

لمعرفة الاهلية او ظنها قوله وقيل لا بد من البحث عنها اي باطنا قوله
والاكتفاء بخبر الواحد اي من يقبل خبره وهو العدل كما لا يخفى قال النووي رضي الله
عنه وهذا محمول على من عنده معرفة يميز بها اللبس من غيره ولا يفيد في ذلك
خبر لحاد العامة كقوله ما يتصرف اليه من التلبس في ذلك انتهى قوله عليه اي العالم
هو كما قال بعضهم شامل للعدل فيجب عليه ان يبين ملخذه في نصوص امامه اذا طلب
منه ذلك قوله اي والحالة اشارة الى ان الواو لا للعطف على معتد قبلها ان
كان مجتهدا وان لم يكن مجتهدا لانه يستلزم ان المجتهد يفتي بمذهب مجتهد مع انه
غير سافى قوله اطلع على ما خذ واعتمده قضيته كما قال بعضهم ان مثل ابن
شرح لا يفتي بحكم على مذهب مالك مثلا لعدم اعتقاده ولا يفتي على مذهب
الشافعي الا باطلاع على ما خذ اي دليله واعتقده قوله بخلاف غيره اي غير القادر
المذكور فيدخل في غيره مجتهد الثموي وهو كما مر للشيخ القادر على الترجيح دون التفرغ
قال بعضهم وفي تسميته مجتهد الثموي مع هذا تناقض لا يخفى انتهى ويمكن ان يقال ان
تسميته بذلك بناء على التول الرابع وهو ما عليه العملي في الاعصار المتأخرة فلا تناقض
قوله وانما يجوز الافتاء بالمجتهد اي المطلق كما هو المراد بالمجتهد في قول الترمذي
وثالثها عدم المجتهد قوله ويجوز خلق الزمان عن مجتهد الاستدلال بالاشارة
الاية يدل على ان المراد الجواز الشرعي وظاهر استدلال ابن الحاجب كالامدي ان المراد
به العقلي وفي هوشب المولى سعد الدين ما يشتم تجوز كل منهما قوله اي ان لا يفتي

فيه مجتهد

فيه مجتهد اي وليس المراد بخلق الزمان عنه فقد انه من اهله لانه يفتي في الواقع
قوله ما لم يتداع الزمان اي للافترض انزل ما قام عليه من القواعد قوله
بعد جواز لانه الاختلاف في ثبوت الوقوع فرع عن الجواز قوله قال البخاري
وهو اهل العلم اي المجتهدون لانصراف الشيء عند الاطلاق اني الكامل قوله و
لمعارضه هذه الاحاديث تدل على ثبوت وقوع الخلو فالاول يعارضها في ثبوت الوقوع فالثاني
اسناد للمعارضه اليه لايها كما يعرف باقوله قوله دون لا يقع اشارة الي
ان المراد بقوله لم يثبت وقوعه انه لا يقع في مستقبل الزمان كما يرشد اليه قول الشافعي
بان يراد بالساعة ما قرب منها قوله بان يراد بالساعة ما قرب منها اي كما يدل
عليه حديث الربيع الغنية التي تاتي من قبل اليمن او الشام على اختلاف الروايتين فتبعض
روح كل مؤمن ومؤمنة ثم يبقى شرار الناس الحديث قوله لغيره في مثلها افضاح
عما اراده بعض الشافعيين كالزركشي يتكلمه في تلك الحادثة بعينها فان مرادهم
بالعين النوع كما مر نظيره في قولهم اعتبار عين الوصفية عين الحكم قوله ان التز
بان ضم على التسامح به قوله ثم في المساوي القرينية على اختصاصه بالمساوي قوله ثم
ينبغي السعي في اعتقاده ارجح اذ الوارد ما يعتم الارجح لكان قوله ثم ينبغي السعي
في اعتقاده تحميلا للحاصل قوله اي ثم بعد التزامه ما ذكر في خبره عنه
اقوال ولم يقل ثلاثة لانه لا يصح قول المعصن ثلثها قوله والجواز اي حيث قيل

فيه الوصفية